مخابر البحث الجامعية أداة لتحقيق التنمية الاقتصادية
–دراسة ميدانية بجامعة البليدة1–

University research laboratories as a means for economic development
- Field study at the University of Blida 1-

د– ليلى محمد يسعد*	د– خديجة سلامي
جامعة لونيسي علي – البليدة2– الجزائر	جامعة زيان عاشور – الجلفة – الجزائر
mohamed.yasad@yahoo.com	khedidjaselami14@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/03/26 تاريخ القبول: 2021/05/28

الملخص

تعد مخابر البحث من أهم الهياكل في الأوساط الجامعية ، فهي نسق فرعي داخل نسق أكبر و المتمثل في الجامعة فهدفها ترقية البحث العلمي ولن يكون ذلك إلا بتوفير البيئة الملائمة و ذلك من أجل تطوير الاتجاهات التي تخدم المجتمع باتجاه أهدافه المتمثلة في التنمية الاقتصادية ، فهي أيضا تجمع مؤسسات المجتمع لتخلق تناغماً بين مختلف الفاعلين من أجل الرقي بالبحوث الجامعية و تفعيلها في الواقع و على هذا الأساس تمحورت الإشكالية حول التساؤل الرئيسي و المتمثل هل فعلا تعد مخابر البحث الجامعية أداة لتحقيق التنمية الاقتصادية ؟ وقد تم اختيار جامعة البليدة –1– أنموذجا مجالا للدراسة.

الكلمات المفتاحية: **مخبر البحث، التنمية الاقتصادية، الإمكانيات، الجامعة، البحث العلمي**

Abstract

Research laboratories are one of the most important structures in academia. They are a sub-format within a larger university. Their goal is to promote scientific research. This will be done only by providing an environment conducive to the development of social trends towards its economic development objectives. They also unify the institutions of society to create harmony between the various factors in order to promote university research and make it operational. On this basis, the problem has centred on the main question: Are university research laboratories really a means for economic development? The University of Blida-1- has been selected as a study area.

Keywords: Research Laboratory; Economic Development; Possibilities; University; Scientific Research

*المؤلف المرسل: الاسم الكامل، الإيميل: khedidjaselami14@gmail.com

1- مقدمة:

أصبحت الحاجة إلى البحث العلمي في الوقت الراهن أشد منها في أي وقت مضى، حيث معظم الدول في سباق للوصول إلى أكبر قدر ممكن من المعرفة العلمية الدقيقة والفعالة التي تكفل مستقبل امن وتلبي مختلف متطلبات الأفراد وتضمن لهم التفوق على غيرهم في مختلف الميادين. وقد بينت مختلف الدراسات أن هناك وظائف تؤديها مؤسسات البحث العلمي من خلال المساهمة التي تقدمها سواء على مستوى تنمية الموارد البشرية وتكوين الطلبة وترقية النشاطات العلمية أو على مستوى تنمية القطاعات الأخرى كالقطاع الاقتصادي، ومن بين هذه المؤسسات التابعة للجامعة نجد مخابر البحث المتواجدة على مستوى الجامعات هدفها السعي لتحقيق أهداف مختلفة منها نشر العلم والمعرفة إضافة إلى نشاطاتها خارج الجامعة والبحث عن شركاء لإنجاح وتحقيق الأهداف العامة. وأصبح تفعيل نشاطات المخابر والتركيز على حل المشاكل التي يعيشها الفرد والمجتمع من الأولويات التي نبحث عنها في ظل التحولات المختلفة.

إذن الجزائر كغيرها من الدول أعطت أهمية لهذا القطاع لما يحمله من قيمة فعن طريقه نحقق تنمية شاملة، حيث قامت بإنشاء مختلف المؤسسات البحثية كمخابر البحث على مستوى الجامعات وفي مختلف التخصصات ووضعت ميزانية خاصة بها وطاقم بشري يسيرها وهذا طبعا من أجل ترقية البحث العلمي من جهة ومواكبة التقدم من جهة أخرى ومن الواضح لا يمكن فصلها عن الشريك الاقتصادي الذي يعد محورا أساسيا في نجاح المشاريع التنموية.

2- مشكلة البحث

تعد الجزائر كغيرها من الدول النامية حيث جامعتها ورثت نظام تابع للاستعمار الفرنسي حسب الظروف والفترة التاريخية التي عاشتها، لكن بعد الاستقلال شهدت تغيرات مختلفة على كل الأصعدة وخاصة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي الذي خضع إلى عدة إصلاحات مختلفة منذ السنوات الأولى للاستقلال إلى يومنا هذا ، فكانت مجمل الإصلاحات مبنية على التكوين والمعلوماتية لتحقيق مجتمع نوعي قائم على المعرفة ، ومن أهداف الإصلاحات التي دعت إليها الجزائر تحويل الجامعة التي كانت تحت وطئة الاستعمار إلى جامعة جزائرية تحمل الهوية الوطنية غير أن هذه الإصلاحات لم تتجسد على أرض الواقع بسهولة نظرا للأزمات التي عاشتها الجزائر في تلك المرحلة.

كما حاولت تدارك التأخر الكبير وذلك بوضع إستراتيجية للبحث العلمي منذ سنة 1998 بإنشاء مخابر بحثية في مختلف التخصصات تتماشى وتطلعات المجتمع، فمن خلال ما تم التطرق إليه يمكن صياغة التساؤل الرئيسي: هل تعد مخابر البحث الجامعية أداة لتحقيق التنمية الاقتصادية؟ ولذلك يجب الإجابة عن التساؤلات الآتية:

*هل تسمح مشاريع البحث الخاصة بالمخابر الجامعية ببلورة وتفعيل القطاع الاقتصادي؟
*هل تعد نقص الإمكانيات المالية والمادية للمخابر البحثية سببا في فشل المشاريع التنموية؟

3- أهمية الدراسة

- يعتبر هذا الموضوع من أهم المواضيع التي تكشف واقع البحث العلمي.
- توضيح رسالة الجامعة في مجال البحوث العلمية لخدمة القطاع الاقتصادي.
- الكشف عن أهمية البحث العلمي من خلال البحوث الجامعية ومدى تفعيلها لتحقيق التنمية الاقتصادية
- طرح مشاكل المخابر من أجل إيجاد الحلول المناسبة

4- أسباب اختيار الموضوع

- معرفة قطاع البحث العلمي وخاصة المخابر
- من أجل إضافة دراسة تتناسب ومواضيع البحث العلمي
- معرفة واقع البحث العلمي من خلال مخابر البحث ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية.

5- هدف الدراسة:

- التعريف بمخابر البحث التابعة للجامعة الجزائرية
- معرفة وضعية البحث العلمي في الجزائر من خلال شرح وتحليل المؤسسات القائمة على هذا القطاع.
- تشخيص وضعية مخابر البحث العلمي من خلال آراء الباحثين (مدراء المخابر).
- إبراز سبل النهوض بالبحث العلمي في الدراسات العليا لتلبية حاجات التنمية والمجتمع.
- اقتراح استراتيجيات فاعلة للتنسيق بين المؤسسات البحثية ومختلف المؤسسات.

6- فرضيات الدراسة

1- تساهم مشاريع مخابر البحث العلمي في بلورة و تفعيل القطاع الاقتصادي.
2- نقص الإمكانيات المالية والمادية لمخابر البحث يؤدي إلى فشل المشاريع التنموية.

7- الدراسات السابقة

7-1 دراسة محلية:

دراسة (قاسي محمد الهادي ، 2018) رسالة دكتوراه تحمل عنوان " مخابر البحث العلمي: مجالاتها و أدوارها المعرفية و التطبيقية في تطوير البحث " ، تخصص إدارة الموارد البشرية بجامعة سطيف لسنة 2018 . حيث تعتبر هذه الدراسة مماثلة من حيث تناول الباحث دور

وأهمية المخابر، وكانت موجهة للباحثين الذين ينتمون إلى المخابر العلمية كما تطرق إلى العلاقة الموجودة المؤسسات الاقتصادية والمخابر الجامعية

7-2 دراسة عربية

دراسة (باطويح محمد عمر، 2012) المعنونة ب" البحث العلمي ودوره في تنمية الموارد الاقتصادية، الهدف من الدراسة هو إلقاء الضوء على دور الدولة اتجاه البحث العلمي لتصدي المشاكل ودراسة تأثيراتها على الواقع لخدمة متطلبات التنمية الاقتصادية، كما ركز الباحث على النقاط الآتية:

- أهمية الموارد في زيادة القدرة الاقتصادية
- البحث العلمي ومستلزمات تنمية الموارد الاقتصادية
- دور الجامعة في تفعيل حركة البحث العلمي، كما توصل الباحث إلى جملة من النتائج منها:
- الشرط الأساسي للنهوض بكافة أشكال البحث العلمي هو توفير المستلزمات الخاصة بالبحث الجامعي والمعلوماتي
- معظم الأنظمة العربية تتبع أنظمة غير ملائمة لظروف المنطقة إضافة إلى ضعف الإنفاق المخصص للبحث العلمي.

7-3 دراسة أجنبية

أ-دراسة ستيفان بال

هناك دراسات كثيرة تطرقت إلى هذا الموضوع نجد منها دراسة(Stephane Bell, 2008) حيث اعتبرت الباحثة أن ثمة حاجة ملحة إلى إعادة وضع أولويات الدولة وجعل الجامعة لها مكانة في زمن التحديات العالمية الجديدة، وتتساءل في هذا الصدد عن كيفية العمل لتحسين متطلبات التنمية المحلية وتبسيط المسافة بين العلم والتنمية.

ب-دراسة جون دولاقيفيار

كما نجد من بين الدراسات التي أولت أهمية لسياسة البحث اتجاه القطاع الاقتصادي دراسة (Jean de la guiriviere, 2005):

فكان الانشغال الأساسي للباحث يتضمن ربط أهداف ونتائج البحث العلمي بالفضاء الاقتصادي للمجتمع وبالتالي فالتساؤل المحوري كان يتعلق بمدى وجود حوافز اقتصادية تدفع ببرامج البحث العلمي للتوسع والتخصص من اجل الوصول إلى تلبية الطلب المجتمعي وتحقيق التنمية لتدابير وإجراءات التحديث والتطوير لمختلف مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية ومن هنا يعتبر الباحث أن البحث العلمي هو آلية لتطوير المجتمع وسعي من اجل ارتقاء تنظيمي في أداء المؤسسات ومختلف الهيئات.

8-الإطار النظري

8-1 تحديد المفاهيم

8-1-1 البحث العلمي

البحث العلمي هو مجموعة من العمليات المنظمة التي تتم داخل مخابر البحث الموجودة داخل الجامعة ويسهر على القيام بهذه العمليات فريق من الباحثين باستخدام أساليب ووسائل مختلفة بغية الوصول إلى حقائق ومعارف علمية جديدة أو إثبات صحة معارف قائمة على وقائع المجتمع (مشحوق ابتسام، 2012)

ويعرف أيضا على أنه استقصاء منظم ومضبوط وناقد لقضايا فرضية عن العلاقات المفترضة بين الظواهر الطبيعية (Kerlinger.F.N, 1986, p. 89)

كما أنه محاولة دقيقة ومنظمة وناقدة للتوصل إلى حلول لمختلف المشكلات التي تواجهها الإنسانية التي تثير قلق وحيرة الإنسان (ذوقان عبيدات ، 2004، صفحة 25)

وحددت اليونسكو امتداد البحث العلمي في إطار التعليم العالي والأبحاث المبتكرة في مجال العلم والتكنولوجيا، وتستوجب استقصاء معمق نقدي صارم، وتختلف التقنيات والمناهج المعتمدة حسب طبيعة وشروط المشاكل المطروحة.

8-1-2 الجامعة

لا يقل مفهوم الجامعة عن مفهوم البحث العلمي فهي "التجمع الذي يضم أقوى الأسر نفوذا في مجال السياسة من أجل ممارسة السلطة. وللجامعة أدوار كثيرة تقوم بها لأنها "شبكة من المراكز والأدوار التي تقوم بين الأساتذة والطلبة حتى يتم اكتساب المعايير التي تحددها لهم أدوارهم في الحياة الاجتماعية".(منير مرسي ، 2002، صفحة 10)

من بين الوظائف الاقتصادية التي تساهم بها الجامعة تحقيق النمو الاقتصادي عن طريق تزويد القوى العاملة بالمهارات والأفكار الجديدة وفق ما يتطلبه السوق، بالإضافة إلى هذا يكتسب الدارس في الجامعة النظام في العمل لأن الالتزام والعزيمة مطلوبان لاستكمال الدراية لمدة زمنية معينة ونتائج البحوث التي يقوم بها أعضاء هيئة التدريس بغية تحقيق التقدم ليس مجرد نتائج تؤدي إلى إنتاج أجهزة الحاسوب المساعدة على المدى القريب والبعيد فحسب، ولكن يضمن عنها ممارسات فاعلة في العمل، ويتجلى إسهام البحث العلمي في استخدامه المباشر من قبل المجتمع بصفة عامة و من خلال العمال التي يؤديها الباحثون لقطاع الصناعة والحكومة والمنظمات. (السيد عبد العزيز البهواش، 2005، صفحة 45)

إن أهمية الجامعة ودورها الحقيقي في خدمة المجتمع ومتطلباته المختلفة، وإخراج كوادر فعالة تفيد مؤسساته المتنوعة. ولكي تقوم الجامعة بدور أفضل في خدمة المجتمع فلا بد لها من وضع تصور ورؤية واضحة المعالم حول كيفية تلبية حاجات الأفراد والمجتمع والتفكير في

البرامج البحثية والمشاريع ذات القيمة النظرية والتطبيقية التي تؤدي إلى التقدم والرقي في جميع الميادين.

8-1-3 التنمية الاقتصادية

التنمية الاقتصادية هي "العملية التي بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم هذا الانتقال يقتضي إحداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان الاقتصادي" (محمد عبد العزيز عجيمة ، ايمان عطية ناصف، صفحة 76) .

كما أنها العملية التي يحدث من خلالها تغير شامل و متواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي و تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة و تحسن نوعية الحياة و تغير هيكلي في الإنتاج(عبد القادر محمد عطية ، 2005، صفحة 12)

إذن تعتبر التنمية الاقتصادية العملية التي يتم عن طريقها إحداث تغيير متكامل ومقصود متعلق بالمجتمعات المحلية عن طريق إقامة المشاريع التي تخدم مختلف القطاعات قصد التطور والتقدم.

8-1-4 المخبر

يعرف على أنه " كيان بحث يسمح للباحثين الذين يتناولون إشكاليات متقاربة بالتعاون من أجل تنفيذ محور أو أكثر أو موضوع أو أكثر للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي " (الجريدة الرسمية، 2015)

المخبر هو المكان المجهز بالأدوات المختلفة التي تسمح بإجراء الأبحاث، حيث توجد هذه المخابر في الجامعات ومراكز البحث وتعد أيضا أماكن لتدريب العلماء ووسيلة لاكتشاف المعرفة (الموسوعة العربية العالمية ، 1999، صفحة 419)

إذن ففيه يتم إجراء اختبارات وتجارب علمية هذا من المفهوم العلمي، كذلك هو المكان الذي يتم فيه تفجير الطاقات الكامنة والقيام بكل ما هو متاح يهدف إلى تنمية مهارات البحث العلمي وتنمية القدرة على حل المشاكل المختلفة عن طريق استخدام الطريقة العلمية لتخطيط الأبحاث وتنفيذها.

8-2 نشأة مخابر البحث في الجامعة الجزائرية

كثر الاهتمام بقطاع البحث العلمي في الجزائر من خلال تدارك التأخر الكبير المسجل وذلك عن طريق وضع إستراتيجية للبحث العلمي سنة 1998 حيث أصدرت قانون البحث العلمي 11/98 الذي سطر الإطار العام للبحث العلمي في الجزائر وكذلك من خلال خطة خماسية 1998-2002 بدأ تنفيذها الفعلي عام 2000 بالنسبة للتجهيزات والتشغيل يحدد هذا القانون ترقية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي وكذا التدابير والطرق والوسائل الواجب توفيرها لتحقيق

الأهداف والبرامج المسطرة وفق المخطط الخماسي 1998-2002 ويسعى أيضا إلى ضمان ترقية البحث العلمي.

بالإضافة إلى القانون رقم 08-06 المؤرخ في 16 صفر عام 1429هـ الموافق ل 23 فبراير 2008 يعدل ويتمم القانون رقم 99-05 المؤرخ في 18 ذي الحجة عام 1419 الموافق ل 4 أفريل سنة 1999 والمتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي والبحث العلمي. وهناك جملة من المراسيم التي حددها المشرع الجزائري من أجل تنظيم وتحديد أهداف مخابر البحث العلمي.

ولو نظرنا إلى القوانين التي تطرقت إلى منظومة التعليم العالي فنجدها منذ الاستقلال مباشرة وذلك من خلال الخطابات السياسية ، ومن بين المراسيم التي تطرق إليها المشرع الجزائري، المرسوم التنفيذي رقم 99-244 مؤرخ في 21رجب الموافق لـ 31 أكتوبر سنة 1999 الذي يحدد إنشاء مخبر البحث وتنظيمه وسيره، وقد صدر هذا المرسوم لحاجة قطاع البحث العلمي للمخابر الذي يمثل عملية البحث والتطوير، والمكان الذي يبحث فيه الباحث في مختلف التخصصات بغية الوصول لنتائج تخدم مختلف مؤسسات المجتمع.

8-3أهداف مخابر البحث

يكلف مخبر البحث بتحقيق أهداف البحث العلمي و التطوير التكنولوجي في محور موضوع أو بحث علمي معين و بهذه الصفة يكلف بما يأتي : (الجريدة الرسمية، 2019)

- المساهمة في تنفيذ نشاطات المخبر العلمي و التطوير التكنولوجي
- المساهمة في التكوين من أجل البحث
- انجاز دراسات أعمال بحث لها علاقة بهدف
- المشاركة في إعداد برامج البحث في ميدان نشاطاته
- أهمية البحث نشاطات البحث بالنسبة لحاجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية للبلاد

8-4- أنواع المخابر

حيث يمكن إنشاء هذا الكيان البحثي ضمن مؤسسات التعليم والتكوين العاليين والمؤسسات العمومية الأخرى، وعملا بأحكام الفصل الثاني والثالث من المرسوم التنفيذي رقم 12-231 المؤرخ في 13 أوت سنة 2019 والمحدد لكيفيات إنشاء المخابر وتنظيمها فان مخابر البحث متعددة الأنماط وهذا حسب الأهداف والإمكانيات المتاحة ويمكن عرضها كما يلي:

أ-مخابر البحث الخاصة بالمؤسسة

هي تلك المخابر التي تنشأ إما داخل مؤسسات التعليم العالي (الجامعة، المركز الجامعي، المدرسة العليا) بقرار وزاري بناءا على اقتراح مسؤول مؤسسة الإلحاق وبعد أخذ رأي المجلس

العلمي للوكالة الموضوعاتية للبحث المعنية، أو تكون داخل مؤسسات التكوين العالي التابعة لدوائر وزارية أخرى أو داخل مؤسسات عمومية أخرى بقرار مشترك من الوزير المكلف بالبحث العلمي وباقتراح من مسؤول مؤسسة الإلحاق وبعد أخذ رأي المجلس العلمي للوكالة الموضوعاتية للبحث المعنية.

ب-مخابر البحث المختلطة

ينشا في إطار التعاون لتنفيذ برنامج مشترك بين مؤسستين عموميتين أو أكثر أو مؤسسات اقتصادية ويتم إنشاء هذا النوع من المخابر بموجب قرار مشترك بين الوزير المكلف بالبحث والوزير المعني حسب الحالة بعد إبرام اتفاقية بين أطراف المخبر المختلط يحددون بمقتضاها حقوقهم والتزاماتهم لا سيما منها كيفيات المتابعة والتقييم والتمويل بعد الأخذ برأي المجلس العلمي للوكالة الموضوعاتية للبحث المعنية.

ج- مخابر البحث المشتركة

هذا النوع من المخابر ينشا في إطار التعاون العلمي والتكنولوجي نتيجة اشتراك مؤسسة عمومية أو مؤسسة اقتصادية مع مخبر بحث ينتمي إلى مؤسسة أخرى حيث يتم إنشاء مخبر البحث المشترك بموجب قرار الوزير المكلف بالبحث والوزير المعني حسب الحالة بعد إبرام اتفاقية بين أطراف المخبر المشترك يحددون بمقتضاها حقوقهم والتزاماتهم لا سيما منها كيفيات المتابعة والتقييم والتمويل بعد الأخذ برأي المجلس العلمي للوكالة الموضوعاتية للبحث المعنية

د- مخابر بحث الامتياز

يكرس مخبر البحث الخاص بالمؤسسة أو مخبر البحث المختلط أو المشترك كمخبر بحث امتياز عندما يبلغ مستوى تطور جيد في مجمل نشاطاته وهذا حسب المعايير التالية:

- نوعية أشغال بحث المخبر التي تتكفل بانشغالات التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية
- نوعية وحجم القدرات العلمية والبشرية
- أثر نشاطات البحث لفائدة المجتمع
- توفر الهياكل القاعدية والتجهيزات التي تتطلبها أشغاله
- العلاقات مع مؤسسات وهيئات القطاع الاجتماعي والاقتصادي

5-8 مخابر البحث وعلاقتها بالمحيط الاقتصادي

إن مخابر البحث التابعة للجامعة تعد مؤسسة لتكوين ذات طابع خاص تنشد بالاستقلالية لتحقيق أهدافها في إنتاج المعرفة و هي تعبر عن المؤسسة التي تضمن التعليم و التكوين في جانبه العلمي و المهني (Alain touraine, 2003, p. 1) ،إن مؤسسات البحث العلمي تتماشى مع

أهداف التنمية لأنه هناك علاقة تكاملية بينهما (أنظر الشكل رقم 01) ومن الملاحظ أن هناك فجوة بين المخابر و المحيط الاقتصادي و هذا لأسباب نذكر منها :

- عدم وجود إستراتيجية واضحة لتسيير المخابر البحثية
- الاكتفاء بالبحوث النظرية و الابتعاد عن متطلبات التنمية الاقتصادية
- عدم وجود إدارة فعالة لتسيير المخابر البحثية
- الابتعاد عن اللوائح التنظيمية والقرارات الرسمية لكيفية تسيير المخابر
- عدم وجود قاعدة بيانات توضح نشاطات المخبر
- تمويل القطاع الاقتصادي ضئيل بالنسبة للمشاريع البحثية
- حصر نشاطات المخبر في البحوث النظرية وتكوين الطلبة

و ما يمكن قوله لا بد من ربط مؤسسات البحث العلمي بشطرها الثاني المتمثل في القطاع الاقتصادي حتى نستطيع تحقيق التنمية الاقتصادية و مختلف المشاريع التي تعود بالفائدة على المجتمع ، و ما تم استعراضه من ملاحظات حول واقع مخابر البحث على مستوى الجامعة الجزائرية يدفعنا حتما إلى ضرورة تبني نموذج جديد لتجويد أداء مخابر البحث و تفعيل دورها في إحداث التنمية المحلية (فرشان دليلة ، 2012) ، كما نعلم أن التنمية الاقتصادية تتماشى و المشاريع البحثية في ثنائية مهمة في عملية تقدم وتطور المجتمع باعتبارها إستراتيجية تتضمن إجراء تغيرات في الهياكل السلوكية و الثقافية و النظم السياسية مع بعضها البعض من خلال تحقيق زيادة في معدلات النمو الاقتصادي(omet ghassan, 2002, p. 25).

الشكل رقم (01): يمثل علاقة الجامعة بالقطاع الاقتصادي

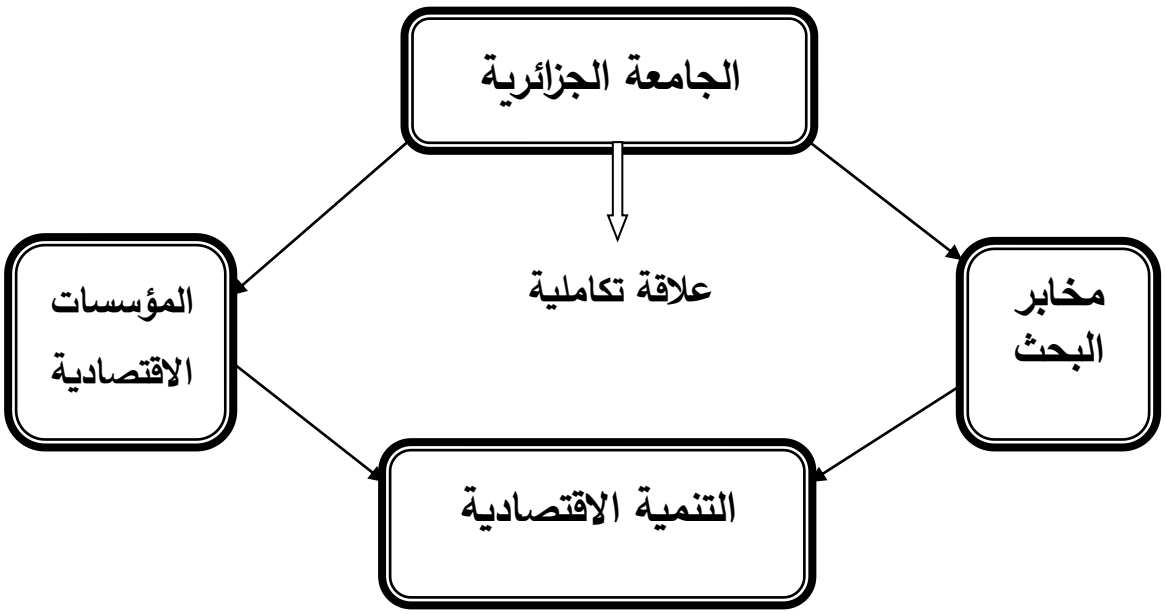

8-6 أهداف البحث العلمي اتجاه القطاعات التنموية

من الواضح أن أهداف البحث العلمي شملت كل القطاعات التنموية وهذا من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والتكنولوجية للبلاد و ذلك حسب الوثيقة الصادرة بتاريخ 31 /1999/10 و المتضمنة علاقة البحث العلمي بمختلف القطاعات إذ تبين أن هناك علاقة و مشاريع مشتركة بين مختلف المخابر و الجامعات مع مختلف الميادين ، فلا نستطيع الحديث عن البحث العلمي دون التطرق إلى الواقع الذي يعيشه الفرد الجزائري. والهدف أيضا ربط المشاريع العلمية مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي فما جدوى البحوث النظرية التي تبقى حبيسة الأدراج. فالبحث الحقيقي لا بد أن يتفاعل مع مشاريع تنموية اقتصادية واجتماعية لإيجاد حلول لمشاكل و أزمات مختلفة وقد شملت القطاعات التالية :

- التنمية الفلاحية والغابية و الصيد البحري
- تطوير الهياكل القاعدية.
- حماية التراث الثقافي والحضاري.
- ترقية الشباب والرياضة.
- تطوير صناعة الأغذية الزراعية.
- التنقيب في الأراضي وباطن الأرض والبحار.
- تطوير التكنولوجيات.

8-7 الإستراتيجية المتبعة لربط النشاط العلمي بالقطاع الاقتصادي

يوضح المرسوم الوزاري الصادر في 31 أكتوبر 1999 والمتضمن الإستراتيجية التي وضعتها الدولة الجزائرية من أجل استهلاك المنتجات الناتجة عن البحث العلمي الوطني في السوق، فأصبح من الضروري وضع إستراتيجية حقيقية لنقل المهارات والاستفادة منها، والابتعاد عن هجرة الأدمغة التي تشهدها الجزائر. فبات من الضروري تفعيل هذه الإستراتيجية خاصة في المحيط السوسيو اقتصادي. وربط كل المشاريع العلمية النظرية بالواقع الذي يعيشه الفرد الجزائري. والملاحظ أن هناك مراسيم وقوانين وضعت من أجل تنظيم وتسيير مختلف المشاريع البحثية في الجزائر وتمثلت فيما يلي:

- تطبيق تسيير وخطط إستراتيجية فعالة
- توجيه الباحثين بالمواضيع الأكثر ارتباطا بالاقتصاد
- تشجيع الشراكة الإستراتيجية بين المبدعين والمؤسسات.
- تسهيل التعاون بين فرق البحث وشركائهم الاقتصاديين.
- تشجيع تنصيب المحاضن لا سيما على مستوى الجامعات.

- تشريع قوانين تنظيمية ومالية لتحفيز المبدعين.
- إدخال تقنيات حديثة لتسيير الابتكار ونشر الأفكار الإبداعية.
- نشر الفكر المقاولاتي وتبني المشاريع
- تشريع قوانين تنظيمية ومالية لتحفيز المبدعين.
- إدخال تقنيات حديثة لتسيير الابتكار ونشر الأفكار الإبداعية.
- نشر الفكر المقاولاتي وتبني المشاريع المقاولاتية مع المخابر

8-8 العقبات التي تحول دون مساهمة مخابر البحث في المجال التنموي

يقصد بالعقبات في مجال البحوث العلمية هي تلك الموانع أو الحواجز العلمية التي تؤثر سلبا على القيام بالنشاط البحثي وتؤثر كذلك سلبا على المخرجات الفعلية للبحث (أبو عرفة واخرون ، 2000)

ومن أبرز المعيقات التي تقف حاجزا بين المخابر والقطاعات الاقتصادية نجد:

1-قلة الباحثين القادرين على إدارة البحوث العلمية

2-استمرار تدني الدعم المادي

3-عدم وجود سياسات واضحة اتجاه البحث العلمي

4-ندرة الخبرات في مجال البحث العلمي

5-معوقات إدارية تتعلق بالإجراءات الإدارية التي تعيق البحث العلمي

كما أنه من الضروري توطيد العلاقة بين مخابر البحث العلمي والقطاع التنموي تقف وراءهما فوائد مشتركة، أن توجه القطاع الاقتصادي إلى التعاون بين الجامعات دورا ايجابيا في دفع بعجلة البحث العلمي حيث يساهم القطاع الاقتصادي للجامعة في:

- الانفتاح على القطاعات الاقتصادية، يفتح أفاقا جديدة أمام البحث العلمي.
- يساعد التعاون بين الجامعة والتنمية على تطوير الخطط التعليمية والتأهيلية والدراسات العليا للجامعة.
- الانفتاح الاقتصادي يساهم في خلق موارد بشرية مؤهلة.
- توفير الدعم المالي وتمويل مشاريع البحث من طرف المؤسسات الاقتصادية.
- التعاون المشترك بين المخابر البحثية والقطاع الاقتصادي يحد من هجرة الأدمغة.
- زيادة مكانة الجامعة في المجتمع من خلال مساهمتها الايجابية وانفتاحها على العالم الخارجي.

9- الإطار الميداني للدراسة

9-1منهجية البحث الميداني

أولا- منهج البحث

تشكل المنهجية العمود الفقري لأي دراسة كانت وأحد أهم قضايا البحث العلمي لأنها الآلية التي تحدد جميع الخطوات العلمية الهامة التي يجب إتباعها عند تنفيذ البحوث والدراسات العلمية حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لما يتناسب مع الدراسة الموجودة. ففي هذه الدراسة نصف المخابر العلمية الجامعية والتعبير عنها كيفيا إضافة إلى تبيان خصائصها وإعطائها وصفا رقميا يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها أو درجة ارتباطها مع الظواهر الأخرى.

ثانيا- عينة الدراسة

نظرا لطبيعة الموضوع المتداول تم اختيار جامعة البليدة-1- بطريقة مقصودة ممثلين في 18 مدير مخبر على أساس التخصص والخبرة لتكون الإجابات دقيقة وواضحة ، حيث هؤلاء المدراء برتبة أستاذ التعليم العالي ناهيك عن خبرتهم في مجال إدارة المخابر إضافة إلى تخصص هذه المخابر فكلها تقنية و بالتالي اعتمدنا على هذين الشرطين في اختيار العينة .

جدول رقم (01) : يمثل أفراد العينة حسب تخصص المخابر البحثية

رقم المخبر	اسم المخبر	رقم المخبر	اسم المخبر
01	كيمياء، فيزياء الجزيئات والجزيئات الكبرى	10	بيوتكنولوجيا الأحياء للإنتاج النباتي
02	سطوح، سطوح بينية وطبقات رقيقة	11	الفيزياء النظرية وفيزياء تفاعل الإشعاع المادي
03	الأنظمة الكهربائية والتحكم من بعد	12	النباتات الطبية والعطرية
04	معالجة الإشارة والصور	13	الهندسة الكيمياوية
05	معالجة السطوح والمواد	14	البحث في البيوتكنولوجيا المتعلقة بالتناسل الحيواني
06	الهياكل	15	الدراسات والبحوث الجيوتقنية
07	التحليل الوظيفي لأساليب الكيميائية	16	النمذجة وتطوير خوارزميات البحث العلمي
08	هندسة المواد والهندسة المدنية	17	علم الطيران
09	تطوير الأنظمة المعلوماتية	18	التطبيقات الطاقوية للهيدروجين

يتضح لنا من خلال الجدول رقم (01) بأن هناك تنوع في التخصصات المتعلقة بمخابر البحث المتواجدة على مستوى جامعة البليدة 1 وتم اختيار هذا النوع من المخابر نظرا لاعتمادها على الدراسات التطبيقية.

كما أن معظم المبحوثين (المدراء) لديهم خبرة كافية لتسيير هذه المخابر والمساهمة في تكوين الطلبة إضافة إلى إعداد البحوث العلمية التي تتماشى والواقع الاجتماعي والاقتصادي.

ثالثا- طرق وأدوات الدراسة

اعتمدنا على المقابلة التي كانت موجهة لمدراء المخابر والمتمثلين في 18 مدير مخبر من تخصصات تقنية مختلفة بجامعة-البليدة1- (أنظر الجدول رقم01) ، وتم استخدام هذه التقنية من أجل الحصول على المعلومات اللازمة و ذلك من خلال تناول المحاور الآتية :

1- تساهم مشاريع مخابر البحث العلمي في بلورة و تفعيل القطاع الاقتصادي .

2-تؤدي نقص الإمكانيات المالية والمادية لمخابر البحث إلى فشل المشاريع التنموية.

2-9 تحليل البيانات وتفسير النتائج في ظل فرضيات الدراسة

9-2-1-تفريغ وتحليل بيانات الفرضية الأولى

جدول رقم(02): يبين تصنيف مستوى سير البحث العلمي داخل المخابر

التصنيف	التكرار	النسبة
مقبولة	3	17%
متوسطة	10	55%
ضعيفة	5	28%
المجموع	18	100

يتبين من الجدول رقم (02) أن 55% من أفراد العينة الذين سرحوا بان سير البحوث المخبرية متوسط وهذا نظرا لنوع البحوث المقدمة من طرف هذه المخابر ، في حين أن هناك من اعتبرها ضعيفة بنسبة 28% و هذا يرجع إلى اعتبارات كثيرة منها نقص التكوين و التحفيز المادي و المعنوي بالنسبة للباحثين ، في حين 17% من اعتبرها مقبولة .

هذا ما يفسر لنا عدم رضا المبحوثين عن البحوث المقدمة من طرف الباحثين التابعين للمخبر وبالتالي ينعكس على القطاع ككل ومن الأسباب حسب رأي المبحوثين عدم وجود الدعم

المالي و التحفيز المعنوي للباحثين ساهم إلى حد بعيد في تدني مستوى سير البحوث العلمية على مستوى المخابر .

جدول رقم(03): يمثل تقييم المبحوثين للإستراتيجية الموجودة بين مشاريع البحوث العلمية وقطاعات التنمية الاقتصادية.

الإجابات	التكرار	النسبة
استراتيجيه واضحة	06	33%
استراتيجيه غير واضحة	12	67%
المجموع	18	100

الجدول أعلاه يمثل تقييم المبحوثين للإستراتيجية الموجودة بين مشاريع البحوث العلمية و قطاعات التنمية الاقتصادية ، حيث اتضح لنا أن نسبة 67% من المبحوثين من يعتبرون أن إستراتيجية المتبعة لسير المشاريع البحثية والقطاع الاقتصادي غير واضحة حيث نلاحظ رغم القوانين المتعلقة بإنشاء المخابر و الأهمية التي أعطتها الدولة مؤخرا لهذا القطاع إلا انه تنعدم الإستراتيجية و الرؤية الواضحة بين القطاع الاقتصادي و مخابر البحث الجامعية ، بينما 33 % من يعتبرها واضحة وهذا يرجع إلى تخصص المخبر ونوع البحوث المقدمة ، وعليه يمكن القول انه لا بد من إعادة النظر في الإستراتيجية المتبعة من طرف الدولة حتى يكون هناك توافق بين المشاريع العلمية الجامعية و القطاع الاقتصادي .

جدول رقم (04): يمثل رأي المبحوثين حول مساهمة مخابر البحث في ترقية المشاريع العلمية والاقتصادية

التقييم	**العدد**	**النسبة**
مساهمة كبيرة	02	%11
مساهمة متوسطة	03	%17
مساهمة ضئيلة	05	%28
مساهمة ضئيلة جدا	08	%44
المجموع	18	100

إن إجابات المبحوثين حسب الجدول رقم(04) كانت متباينة فهناك من يرى أن المساهمة ضئيلة جدا بنسبة 44 % من طرف المخابر كما أن بعض المبحوثين اعتبروا أنه توجد مساهمة ضئيلة بنسبة 28% لهذه المخابر البحثية وهذا راجع إلى عدم وجود صلة بين البحوث العلمية ومختلف المؤسسات الموجودة في المجتمع الجزائري رغم وجود قوانين نظرية ومناشير وزارية توضح ذلك إلا أنها ما زالت بعيدة عن تحقيق أهداف تنموية من اجل خدمة المجتمع،أما هناك من المبحوثين اعتبروا أن المساهمة متوسطة بنسبة 17% بينما هناك صرح بان المخابر تساهم بشكل كبير في عملية التنمية الاقتصادية وذلك بنسبة11 % و هذا يوضح لنا أن مساهمات المخابر التابعة للجامعة الجزائرية ضعيفة و هذا راجع إلى قلة الاهتمام بهذا القطاع .

9-2-2 نتائج الفرضية الأولى: "تساهم مشاريع مخابر البحث العلمي في بلورة وتفعيل القطاع الاقتصادي "

من خلال المقابلة التي قمنا بها مع المبحوثين (مدراء المخابر) اتضح لنا أن مشاريع البحث الجامعية الخاصة بالمخابر لها دور كبير في تفعيل وبلورة القطاع الاقتصادي، فنوعية البحوث المقدمة تساهم في خلق شراكة اقتصادية مع مختلف المؤسسات. لكن للأسف فبعض المخابر تكتفي بالبحوث النظرية بعيدة عن الواقع.

9-2-3-تفريغ وتحليل بيانات الفرضية الثانية

جدول رقم (05) :يمثل رأي المبحوثين حول اكتفاء ميزانية المخبر لانجاز مشاريع البحث

الآراء	التكرار	النسبة
نعم	3	17%
لا	15	83%
المجموع	18	100

الجدول رقم (05) يمثل رأي المبحوثين حول اكتفاء ميزانية المخبر لانجاز مشاريع البحث حيث 17% من اعتبرها كافية ، بينما 83% من صرح بأنها غير كافية ، ومن الواضح أن متطلبات البحث العلمي تتطلب ميزانية ضخمة خاصة المخابر التقنية فهي بحاجة إلى وسائل ضخمة كمخبر الطيران و الميكانيك . إضافة إلى خلق شراكة بين المخابر والمؤسسات

الاقتصادية المختلفة حتى يكون هناك تمويل من طرف الخواص و هذا ما نجده في معظم الدول المتقدمة في مجال البحث العلمي.

جدول رقم (06): يبين رأي المبحوثين حول تمويل المؤسسات الاقتصادية لمختلف المشاريع البحثية المتعلقة بالمخابر الجامعية

الآراء	التكرار	النسبة
نعم	3	17%
لا	15	83%
المجموع	18	100

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (06) الذي يبين رأي المبحوثين حول تمويل المؤسسات الاقتصادية لمختلف المشاريع البحثية المتعلقة بالمخابر الجامعية، ومن خلال الآراء تبين 17 % من مدراء المخابر يصرحون أنه هناك تمويل من طرف المؤسسات الاقتصادية بينما نسبة 83% يقر على أنه لا يوجد تمويل. فالملاحظ أن نقص المشاريع البحثية ذات النوعية و متطلبات التنمية انعكس على العلاقة الموجودة بين القطاع الاقتصادي ومخابر البحث، وعليه يمكن القول أن تمويل المشاريع المخبرية شبه منعدم نظرا لعدم وجود رؤية واضحة من جهة و المساهمات البحثية قليلة لا تخدم القطاع الاقتصادي بل بقيت محصورة في جانبها النظري.

جدول رقم (07): رأي المبحوثين حول الإمكانيات المادية المقدمة لمخابر البحث في الجزائر.

التقييم	التكرار	النسبة
إمكانيات كافية	02	%11
إمكانيات متوسطة	02	%11
إمكانيات قليلة	05	%28
إمكانيات قليلة جدا	9	%50
المجموع	18	100

فمن خلال استجواب المبحوثين تبين لنا أن معظمهم أشاروا إلى أن الإمكانيات قليلة جدا وذلك بنسبة 50% ، في حين هناك من اعتبر الإمكانيات قليلة و ذلك بنسبة 28% بنسب أفراد العينة غير أنه توجد نسبة 11% من المبحوثين يعتبرها كافية ومتوسطة . وهذا ما يعكس واقع المخابر خاصة من حيث التمويل و الميزانية المخصصة لها خاصة بما يتعلق بالتخصصات التقنية .

كما نعلم توجد بعض النقائص الأخرى و المتمثلة في كيفية تسيير هذه المخابر خاصة بالنسبة للعراقيل الإدارية التي تواجه الباحث ورغم الدعم المالي لهذه المخابر و الميزانية الموجهة لها تعتبر قليلة إضافة إلى انعدام الحوافز لتشجيع الباحثين اثر على عملية البحث بصفة عامة.إلا أن الإسهامات في المخبر العلمي تبقى محدودة تقتصر على عملية تكوين الطلبة و البحوث النظرية وبعض النشاطات العلمية ، كما أن هناك معظم المبحوثين (50%) من اعتبر هده الإمكانيات لا تكفي لإجراء البحوث العلمية وأن بعض الوسائل مكلفة وباهظة الثمن وهذا ما يؤدي إلى عرقلة المشاريع المقدمة من طرف الباحثين. فعلى الدولة إعادة النظر في توزيع الميزانية المتعلقة بمخابر البحث المتواجدة على مستوى الجامعة الجزائرية حتى تذلل الصعاب أمامها .

9-2-4 نتائج الفرضية الثانية

" نقص الإمكانيات المالية والمادية لمخابر البحث يؤدي إلى فشل المشاريع التنموية "

من خلال رأي أفراد العينة اتضح لنا أن الإمكانيات قليلة جدا ، أنظر الجدول رقم (05) ، حيث أن المشاريع المقدمة مكلفة و باهظة مقارنة بالميزانية المقدمة من طرف الدولة خاصة وان هذه المخابر تتطلب إمكانيات كبيرة حتى ترتقي بالبحوث والمشاريع المقدمة ، كما أن نقص الإمكانيات يؤدي إلى تماطل المشاريع التنموية فعلى الدولة الجزائرية إعادة النظر في الدعم المالي والمادي المقدم لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي بشكل عام و مخابر البحث بشكل خاص .

10- خاتمة

ما يمكن قوله إن تنمية أي مجتمع تتوقف على المكانة التي يحتلها البحث العلمي التي تمارسها مختلف القطاعات و لهذا يجب على كل إستراتيجية تنموية الارتكاز كلية على البحوث العلمية والتطوير التقاني لبناء اقتصاد متين ، ولبلوغ هذه الغاية لا بد على الدولة إعادة رسم سياسة وطنية واضحة تهتم بالبحث والتطوير تهدف بالدرجة الأولى إلى تجنيد كل مواردها البشرية و المادية المتواجدة عبر مخابر البحث التابعة للجامعة الجزائرية ومن خلال هذه الدراسة تبين لنا ما يلي:

أولا- " تساهم مشاريع مخابر البحث العلمي في بلورة و تفعيل القطاع الاقتصادي "

- تصنيف مستوى سير البحث العلمي داخل المخابر فهو متوسط (55 %)

-إن الإستراتيجية الموجودة بين مشاريع البحوث العلمية وقطاعات التنمية الاقتصادية غير واضحة (67%) .

- مساهمة مخابر البحث في ترقية المشاريع العلمية والاقتصادية فهي جد ضئيلة (44 %)

ثانيا- نقص الإمكانيات المالية والمادية لمخابر البحث يؤدي إلى فشل المشاريع التنموية "

- اكتفاء ميزانية المخبر لانجاز مشاريع البحث فهي غير كافية (55 %)

-لا يوجد تمويل المؤسسات الاقتصادية لمختلف المشاريع البحثية المتعلقة بالمخابر الجامعية (83%)

- الإمكانيات المادية المقدمة لمخابر البحث في الجزائر فهي جد قليلة (50%).

وعليه فان لنوع المشاريع البحثية دور في بلورة وتفعيل القطاع الاقتصادي و ذلك لن يكون أيضا إلا بتوفير الإمكانيات المادية والمالية للباحثين حتى تصبح المخابر أداة لتحقيق التنمية الاقتصادية .

قائمة المراجع

أ-المراجع العربية

1- أبو عرفة واخرون . (2000). خطط وأولويات البحث العلمي في دول مجلس الخليج . *ندوة البحث العلمي في دول مجلس الخليج الواقع و المعوقات ، الرياض* .

2- الجريدة الرسمية. (2015). دليل كيفية انشاء مخابر البحث، ديسمبر . الجزائر .

3- الجريدة الرسمية . (2019). مهام المخبر.أوت ، الجزائر: وزارة التعليم العالي و البحث العلمي.

4- السيد عبد العزيز البهواش. (2005). *ضمان الجودة في التعليم العالي* ، القاهرة : عالم الكتب.

5-الموسوعة العربية العالمية . (1999). *مؤسسة أعمال الموسوعة* . الرياض: دار النشر و التوزيع.

6-باطويح محمد عمر. (2012). *البحث العلمي و دوره في تنمية الموارد البشرية* . اليمن : جامعة حضر موت للعلوم والتكنولوجيا.

7-ذوقان عبيدات (2004)*البحث العلمي مفهومه و ادواته* القاهرة دار الفكر للطباعة والنشر

8-عبد القادر محمد عطية . (2005). اتجاهات حديثة في التنمية .الدار الجامعية مصر .

9-فرشان دليلة (2012). دور مخابر البحث في تكوين طلبة دراسات العليا ،.أفريل جامعة الجزائر1، الجزائر.

10-قاسي الهادي محمد. (2018). *مخابر البحث : مجالتها و ادوارها المعرفية و التطبيقية في تطوير البحث ،جامعة سطيف*. ،الجزائر.

11-محمد عبد العزيز عجيمة ، ايمان عطية ناصف(دون سنة). *التنمية الاقتصادية ، دراسة نظرية وتطبيقية ،قسم الاقتصاد* القاهرة.

12-مشحوق ابتسام. (2012). *العلاقة بين انشاء مخابر البحث العلمي و تطوير الانتاج العلمي ، دراسة حالة جامعة فرحات عباس ، سطيف ، رسالة ماجستير غير منشورة ، علوم التربية ، جامعة قسنطينة* . الجزائر .

13- منير مرسي . (2002). *الاتجاهات الحديثة في التعليم الجامعي المعاصر و اساليب تدريسه .عالم الكتب* ، القاهرة .

ب- المراجع الأجنبية

France: in Encyclopedie . l'universite , pris de vue .(2003) .14-Alain touraine .universalise

politiquede l'enseignement superieuret .(2005) .15-Jean de la guiriviere .Bolland . politiques de la recherche scientifique dans les pays de maghreb

. édition foundation of behavioral research .3 em .(1986) .16-Kerlinger.F.N .New York: wrinston inc

. .external debt ana economic growth in jordon .(2002) .17-Omet ghassan jordon.hashemite university

la recherche scientifique et developpement en .(2008) .18- Stephane Bell .Paris . Afrique